قضايا سياسية

اسم المقال: سياسات تمكين المرأة في مصر: الاستراتيجية الوطنية لتميكن المرأة المصرية 2030 أنموذجاً
اسم الكاتب: أ.د. مثنى فائق مرعي، م.د. منى خزعل خليفة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1441
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 07:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسات تمكين المرأة في مصر: الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 انموذجاً

أ.د. مثنى فائق مرعي

م.د. منى خزعل خليفة*

- **الملخص**

سياسات تمكين المرأة في مصر هي جزء من توجهات تعمل على اتخاذ العديد من الاجراءات التي تضمن ان تأخذ المرأة دورها في الحياة العامة في مصر وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية وحتى في المجالات الأمنية والعسكرية ، وهذه الاجراءات والسياسات هي ليست حديثة في مصر وانما اعتمدت في مراحل سابقة وان كانت تتفاوت من مرحلة الى اخرى تبعاً للظروف المختلفة التي تلاقيها .

ثم جاء الاعلان عن "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" في العام 2017 والتي تمثل خطوة نحو تعزيز مشاركة المرأة المصرية وتمكينها وفقاً لقوانين وتشريعات واجراءات يتم تنفيذها على ارض الواقع وهو ما تهدف اليه هذه الاستراتيجية في حال توفرت الظروف المناسبة التي تضمن تطبيقها بشكل صحيح .

* كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

- **Abstract**

Policies to empower women in Egypt are part of trends that are working to take many measures to ensure that women take their role in public life in Egypt and at various social, political, economic and educational levels, and even in the security and military fields. Previous stages, even if they vary from one stage to another depending on the different circumstances in them.

Then came the announcement of the "National Strategy for the Empowerment of Egyptian Women 2030" in 2017, which represents a step towards enhancing the participation of Egyptian women and empowering them in accordance with laws, legislation and procedures that are implemented on the ground, which is what this strategy aims to achieve if the appropriate conditions are available to ensure its proper application.

- **المقدمة:**

تشكل سياسات تمكين المرأة احدى القضايا التي بدأت تأخذ حيزاً من الاهتمام لدى المجتمعات والدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ، اذ تم اتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات الرامية الى وجود المرأة وتمكينها في الوصول الى القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والتعليمية ، وبروز العديد من دعوات المساواة بين

الرجل والمرأة في فرص العمل والمناصب الحكومية المختلفة ومنها المناصب السياسية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ولا يختلف الامر عن تجربة مصر في مجال تمكين المرأة ، اذ اتخذت العديد من الاجراءات والسياسات التي تخص تمكين المرأة المصرية من تسنم المناصب العليا في الدولة والمشاركة السياسية الفاعلة او توفير فرص العمل والمشاركة في الجانب الاقتصادي على مختلف مجالاته، فضلاً عن تمكينها في المجالات الاجتماعية والتعليمية وحتى الامنية والعسكرية في بعض الاحيان . كما اطلقت مصر مبادرة جاءت بإسم "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" وهي جزء من سياسة عامة مصرية تهدف الى تمكين المرأة المصرية في الحياة العامة .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على التأثير الايجابي لسياسات تمكين المرأة وتوضيح الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة المصرية لتمكين المرأة فضلاً عن التعرف على اهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة والعمل على معالجتها.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من تساؤل جوهري وهو هل يمكن لسياسة الحكومة المصرية في مجال تمكين المرأة ان تؤدي الدور المراد منها بوجود العديد من التحديات التي تواجهها؟ ومن هنا تتفرع تساؤلات عدة اهمها:

1- ماهي اهم الاجراءات التي اتخذتها مصر في مجال تمكين المرأة ؟
2- ماهي التحديات التي تواجهها سياسات مصر في مجال تمكين المرأة ؟

3- ماهي الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030؟

فرضية البحث:

تتمحور فرضية البحث بأنه على الرغم من التحديات التي تواجهها سياسات الحكومة المصرية في مجال تمكين المرأة، الا ان سياسات تمكين المرأة تشهد تطوراً نوعياً على كافة الجوانب.

مناهج البحث:

بغية تحقيق فرضية البحث كان من الانسب الاعتماد على المناهج التي تفيد في دراسة الموضوع، منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومحورين وخاتمة وتكون بالشكل التالي:

المحور الاول: بعنوان طبيعة سياسات تمكين المرأة في مصر ويشمل السياسات والاجراءات التي اعتمدت في مصر بمجال تمكين المرأة والعوامل المؤثرة بها ايجابيا او تلك التي تشكل تحديات امامها.

اما المحور الثاني: فيأتي بعنوان الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 وسيدرس اعلان هذه الاستراتيجية والمضامين التي تحتويها ومستقبلها.

ومن ثم خاتمة واهم الاستنتاجات التي سيتوصل اليها البحث.

المحور الاول

طبيعة سياسات تمكين المرأة في مصر

اتخذت العديد من الاجراءات والسياسات مختلفة التأثير والفاعلية في مجال تمكين المرأة في مصر وعبر مراحل مختلفة، ويأتي التوجه المصري الراهن في هذا المجال مدفوعاً بأسباب عديدة منها الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا مشاركة المرأة بجوانب الحياة المختلفة ، مثلما ان الاهتمام بسياسات التمكين وحقوق المرأة من قبل نظام سياسي معين يعطي انطباعاً في المحافل الدولية بأن هذا النظام يُقر بالتعددية والديمقراطية ويستحق الدعم والاشادة اي ان الامر لا يخرج في احد جوانبه من كونه محاولة لتحسين صورة النظام السياسي في اي دولة ما ، ولعل الامر لا يبتعد كثيراً عنه في مصر . ولكن في الواقع المصري وان تم تبني العديد من هذه الاجراءات الا ان عملية التمكين هذه ليست باليسيرة نظراً للظروف السياسية والاقتصادية الاجتماعية والتفاوت الطبقي ومؤشرات الفقر والامية وغيرها من العوامل والظروف .

مع كل ذلك فقد سلطت الحكومة المصرية الضوء على ما تتخذه من سياسات وخطوات في مسألة حقوق النساء وتمكينهن في مجالات الحياة العامة من جهة , ومدى الترابط القائم بين مشاركة المرأة ونجاح عملية الاصلاح سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من جهة اخرى .

وفي هذا المبحث الموسوم "طبيعة سياسات تمكين المرأة في مصر" سنتناول اهم السياسات والاجراءات التي اعتمدتها مصر في مجال تمكين المرأة واهم العوامل التي تساعد على ذلك والتحديات التي تحول دون تحقيقها. وذلك عبر مطلبين :

الاول : السياسات والاجراءات التي اعتمدت في مصر في مجال تمكين المرأة .

الثاني : العوامل المؤثرة على سياسات تمكين المرأة وابرز التحديات التي تواجهها .

- **اولا : السياسات والإجراءات التي اعتمدت في مصر في مجال تمكين المرأة**

يذهب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) UNIFEM الى ان مفهوم تمكين المرأة يعني أنه : "توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع, أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها"[1] .

اما اهم مستويات التمكين للمرأة فيمكن تحديدها بما يلي[2] :

المستوى الاول: حصولها على الخدمات الاساسية.

المستوى الثاني: سهولة الحصول على الموارد.

المستوى الثالث: عملية الادراك والوعي.

المستوى الرابع: المشاركة.

المستوى الخامس: التحكم.

1- نمر ذكي شلبي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد53، 2021، ص390.

2- نورة بنت صياح مناور العنزي، معوقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 210، ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2019 ، ص170-185.

ان حصول المرأة المصرية على حقوقها الطبيعية لم يكن سهلاً، فالأشياء التي كانت تبدو سهلة ويمكن الحصول عليها امر بديهي بالنسبة للرجال، كان في الواقع مجرد مطالبة المرأة بها تواجه بالرفض والاستنكار الى ان استطاعت ان تتحدى نفسها قبل المجتمع فكان عليها ان تناضل من اجل ذلك بداية من التظاهر والخروج للشارع للتعلم والعمل وحتى تقلد المناصب العليا واثبات قدرتها على انها فرداً يستحق الاحترام والتقدير والتشجيع ، وما زالت تعاني من نظرة المجتمع لها التي تحمل الكثير من عدم التقدير، بل التشكيك في قدراتها وامكاناتها حتى مع الاقرار بأهمية وحجم الدور الذي تؤديه المرأة سواء في المجتمع او على نطاق ضيق داخل الاسرة [1].

مع ذلك فقد سعت مصر على المستوى الوطني من اجل تفعيل قضايا دعم المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً الى جانب توفير مختلف اوجه الرعاية والحماية لها، ادراكاً وايماناً بجدارتها وقدرتها على خوض معترك الحياة والقيادة والريادة على اعلى مستوى [2].

وتأتي حالة او مسألة التمكين بالنسبة للمرأة بشكل عام والمصرية بشكل خاص لتحتوي على بعدين : احدهما، ذاتي يتعلق بثقة المرأة بنفسها وايمانها بقدراتها وحصولها على معارف جديدة ، والثاني جماعي: ويتمثل في خلق بيئة للمرأة مؤاتية

1- فاطمة حسن، في يوم المرأة المصرية خطوات وانجازات على طريق التمكين، اخبار مصر، الهيئة العامة للاعلام، 2021/3/15 ، متاح على الرابط:
https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/reports/egypt/details

2- محمد رزق، سياسات تمكين المرأة اقتصاديا، المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة وقضايا التنمية، 2022/1/13، على الرابط الاتي: https://hemaya-eg.org/

لإحداث التغيير داخل المجتمع . بالإضافة الى ذلك فإن موضوع تمكين المرأة في مصر يحتاج الى عدة مقومات تتمثل بـــــــــــــ [1] :

1- بيئة قانونية ودستورية تدعم تمكين المرأة.
2- تغيير النظرة النمطية السائدة للمجتمع حول مشاركه المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
3- اتاحه فرص التعليم للمرأة، فضلاً عن دور وسائل الاعلام في تغيير نظره المجتمع للمرأة.
4- العدالة المجتمعية والمقصود بها إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن الحيز الشخصي.

كما حدد تقرير المرأة المصرية الأول لعام 2001 أهداف التمكين في الآتي[2] :

1. ايجاد سياق تنموي مواتياً للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطور المعرفي.
2. تغيير العلاقات النوعية الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتغيير العلاقات المهنية في اتجاه الانحياز للخبرة والكفاءة وليس النوع وتغيير العلاقات النوعية بمصادر الثورة الاقتصادية كمصادر للتمكين في مجالات أخرى.

1- نيبال عز الدين جميل و محمود صافي محمود ، التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020 ، مجلة السياسة والاقتصاد العدد 5 ، يناير 2020، ص1-40.

2- نمر ذكي شلبي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص391-392.

3. جعل التنمية أكثر تفاعلية ومشاركة بين الرجال والنساء أي تنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء والفقراء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكنهم من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهم المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مختلف جوانب حياتهم.

على العموم يمكن القول ان تمكين المرأة لا يتحقق الا من خلال القوانين والتشريعات التي تؤطر ذلك والتطبيق العملي لتلك التشريعات بما يسهم في القضاء على حالة التمييز ضد المرأة ، ومن هنا يمكن تقسيم التطورات التي مرت بها قضية تمكين المرأة في مصر الى[1] :

1- المدة من 2005 الى 2011 حصل اهتمام بقضية تمكين المرأة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، فضلاً عن سيطرة الحزب الواحد، فقد كانت هناك نظرة تمييزية ضد المرأة وكان الحزب المهيمن على كل الهيئات يستخدم قضايا المرأة وتمكينها لتجميل صورة النظام الحاكم.

2- مع دستور 2014 وتعديلاته شهدت قضية تمكين المرأة تحسناً، وتقلدت المرأة العديد من المناصب السياسية والحساسة في مختلف مفاصل ومؤسسات الدولة ، وانطلقت سياسات تمكين المرأة على المستويين التشريعي والتنفيذي منذ ادراج الحقوق الخاصة بمساواة المرأة مع الرجل في الحقوق المدنية وعلى كافه الجوانب سواء الاقتصادية او السياسية وحتى الاجتماعية والثقافية ، واهم القوانين والتشريعات التي وضعت لدعم وتمكين المرأة هي دعم المشروعات الصغيرة بالنسبة للنساء العاملات ، والعقوبات القاسية ضد التحرش الجنسي ، ومعاقبه من

1- الصدر نفسه.

يمتنع عن اعطاء الأنثى نصيبها من الميراث وهو امر عانت منه الانثى المصرية طويلاً سيما في المناطق الريفية، فضلاً عن الزام النفقة وغيرها من العقوبات التي وضعت لدعم المرأة، اما على الجانب السياسي فجاء دعم تمثيل المرأة في المجالس المحلية والوطنية فضلاً عن توليها المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية الا ان النظرة المحافظة التي تحول دون اقتحام المرأة مناصب بعينها لا تزال قائمة[1].

- **ثانياً: العوامل المؤثرة على سياسات تمكين المرأة وابرز التحديات التي تعرقلها**

هناك عدة عوامل ساهمت بشكل ايجابي بتنشيط وتفعيل سياسات تمكين المرأة ابرزها ربط الخطاب (على المستويين الوطني والقومي) المتعلق بالتنمية بتمكين المرأة وفعالية دور المرأة بالحصول على مستقبل افضل وكذلك الاهتمام والضغط الدولي على مختلف الدول من اجل اعتماد قضايا تمكين المرأة في مجال الحياة العامة وجود النساء في الحركات والتنظيمات السياسية في مصر ، ناهيك عن دور المرأة المصرية في احتجاجات وثورة يناير عام 2011 وما تبعها من حركات احتجاجية ساهم بفرض المرأة على المشهد السياسي في مصر ، وانطلاقاً من ان الهدف الرئيسي للتمكين هو تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً وقانونياً والقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة ، فضلاً عن مشاركتها الحقيقية في صنع القرار بدءاً من اسرتها وصولاً الى اعلى مراكز صنع القرار في الدولة، ومحاربة البطالة والفقر الذي تعاني منه النساء، والقضاء على العنف بكافة اشكاله.

1 هالة فودة، "الوقاية بالتمكين...مصر نموذجا"، المرصد المصري، 2022/1/14، متاح على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/

اما فيما يخص التحديات والمعوقات التي تواجه اجراءات وسياسات تمكين المرأة في مصر فإن ابرز هذه التحديات والمعوقات يتمثل بـــــــــــ : المعايير الاجتماعية ، وعي المرأة لذاتها ، فضلاً عن التربية الاسرية[1] ناهيك عن التفاوت الكبير في مستوى التعليم ومدى المشاركة السياسية والمستوى المعاشي للمرأة المصرية سواء بين المحافظات او بين مجتمعات المدن والارياف . ويمكن القول ان وضع المرأة المصرية قبل وضع استراتيجية 2030 يتسم بوجود بعض الفوارق بين الجنسين، واتساع فجوة النوع الاجتماعي ، ويركز مؤشر قياس تمكين المرأة على أربع مؤشرات فرعية تعكس الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي .

وهنالك من يرى ان بالإمكان اجمال اهم العوامل التي تحول دون تحقيق تمكين للمرأة اهمها يتمثل بما يلي [2] :

1- عدم المساواة في الحقوق والتعامل نتيجة النوع الاجتماعي والنظرة الدونية للمرأة التي تستهين بقدراتها.
2- ضعف برامج الحماية الاجتماعية سيما للفئات الفقيرة والمرأة العاملة والمسنة.
3- ضعف او انعدام التمكين الاجتماعي الذي قد يؤدي بعض الفتيات للانضمام الى الجماعات الخارجة عن القانون.
4- التهميش والعنف والعنصرية الذي تتعرض له المرأة.

1- عمار جعفر العزاوي، تحديات تمكين المرأة في العراق: مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار انموذجا، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، بغداد ، 2019 ، ص 5.

2- صباح حبيطوش، التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق المشاركة السياسية، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، 2015/2014 ، ص 64-65.

5- حرمان المرأة من حقوقها المدنية.

6- عدم الوعي بالدور الاكبر الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على امن وسلم المجتمع فضلاً عن توعيه الاجيال التي تنشأ تحت كنفها وضرورة توفير التعليم لها فضلاً عن الخدمات الاجتماعية والصحية ومنها الحق في التعبير والحرية.

7- الموروثات الاجتماعية والثقافية، فالمجتمع العربي لا يزال ابوي ذكوري يحدد المرأة ومهامها بالاهتمام بالزوج والابناء نتيجة للتقاليد القبلية والاعراف السائدة في المجتمعات العربية التي تحد من حركة المرأة واستقلالها والحيلولة وعدم توفير الحرية الكاملة في اتخاذ قراراتها، ويعتبر من اهم عوامل تحديد تمكين المرأة.

8- قلة الثقة بالنفس لبعض النساء والخوف من عدم القدرة على التوفيق بين الواجبات المنزلية والالتزامات الوظيفية.

9- الأمية وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي.

10- معوقات خاصة ببيئة العمل والتي تتعلق بعدم جواز بقاء المرأة بالعمل لساعات متأخرة مساءا او عدم المرونة بالترقي في العمل للمرأة ، فضلاً عن وجود فجوة بالأجور بين النساء والرجال لصالح الرجال سيما في القطاع غير الحكومي لعدم وجود رقابة فيه[1].

11- رؤية البعض أن النساء لا يمتلكن القدرات والخبرات اللازمة لقيادة الأحزاب السياسية، الامر الذي يؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية[2].

1- تمكين المرأة في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسية، الجامعة الامريكية اللبنانية، رقم 3، 2019، ص2.

2- المصدر نفسه.

يتطلب نجاح المرأة في بيئة العمل الجديدة اكتساب مهارات وسلوكيات جديدة وإتقانها وفي سياق الجهود الرامية إلى دعم إدماج المرأة في قوة العمل فان أفضل السبل لتحقيق الحلول ما يلي:

1- إطلاق برنامج قومي لبناء قدرات المرأة ورفع مستوى القدرة التنافسية لها في سوق العمل، وتحديدا في القطاعات المستمرة في الازدهار مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2- العمل على إعادة صياغة منظومة القيم السائدة التي تحول دون تمكين المرأة من خلال حملات إعلامية تستهدف إعادة تشكيل الوعي العام للناس.
3- إجراء دراسات استقصائية واستطلاعات للرأي العام توفر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس لتكون بمثابة مدخلات محدّثة لعملية وضع السياسات وتقييم الإجراءات التدخلية[1].

المحور الثاني

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

يأتي اقرار الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بما تحتويه من مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية كجز من توجه مصري لمعالجة موضوع تمكين النساء في مصر ، ويتوقف مدى نجاح هذه الاستراتيجية على جدية الحكومة في تنفيذها من جهة ومدى توفر البيئة والظروف المناسبة لنجاحها من جهة اخرى .

1- مارينا ويس، تمكين المرأة المصرية: مزايا التوظيف المتوازن، البنك الدولي، 2021/22/03، متاح على الرابط: https://blogs.worldbank.org /

وسيتم دراسة موضوع "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" في هذا المبحث من خلال مطلبين :

الاول : اعلان الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

الثاني: محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية

- **اولاً: اعلان الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030**

في مضمار السير بطريق تسيير سبل واجراءات تمكين المرأة في مصر ، فقد اصدرت مصر "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 " من خلال المجلس القومي للمرأة ، واطلقها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في عام 2017 ، واستندت مصر في اصدار هذه الاستراتيجية بالاعتماد على مواد دستور مصر 2014 الذي ينص على تحقيق الحماية الكاملة للمرأة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز ، وكذلك على متطلبات تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة التي صدقت عليها مصر ، وتنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 وبخاصة التركيز على الهدف الخامس المعني بتمكين المرأة ، وأيضاً تحقيق محور العدالة الاجتماعية في رؤية مصر 2030 .

وتسعى مصر الى تمكين حقيقي يتيح للمرأة فرصة تحقيق ذاتها، ومن ثم يحرر طاقاتها للعطاء ويدعم مشاركتها بيسر وأمان فبدون مشاركة المرأة لا يكتمل أي جهد تنموي ولا ينجح في تحقيق أهدافه، ولهذا فإن تمكين المرأة لا يمثل شأناً أو مطلباً خاصاً بالنساء وحدهن، وإنما هو ضرورة عامة من أجل بناء وطن قوي متماسك واثق في مستقبله، لقد كان تشكيل المجلس القومي للمرأة محاولة لخلق حوار مجتمعي واسع النطاق من أجل تطوير هذه الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية،

تتوافق حولها كافة القوى الوطنية والأجهزة المعنية في الدولة، في ظل إرادة سياسية داعمة للمرأة المصرية، كما تأتي الاستراتيجية انطلاقاً من تضمين الدستور المصري في مواده على ترسيخ المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص كأسس لبناء المجتمع، وعلى إلزام الدولة المصرية بالقضاء على كافة أشكال التمييز، وكفالة الحقوق الأساسية والحماية والرعاية للمرأة، وتتسق الاستراتيجية بشكل كامل مع "رؤية مصر 2030" واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وتتكامل مع محاور عملها التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، ويحقق أعلى درجات التماسك والتكاتف والاندماج بين أبنائه وبناته، كما تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي تبنتها دول العالم كمنهاج تنموي متكامل[1].

وهذه الاستراتيجية التي اعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2017 باعتباره عاماً للمرأة المصرية، يمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام 2030 وتأتي ضمن استراتيجية التنمية الشاملة وتعني تمكين المرأة المصرية المسنه والعاملة والنساء الاشد احتياجاً وتوفير الحقوق للأمومة والطفولة .

ومن اجل تنفيذ استراتيجية 2030 تم تشكيل عده مؤسسات من اجل تقييم السياسات والبرامج التي تبنتها هذه الاستراتيجية والاشراف على تنفيذها ومن هذه المؤسسات[2]:

1- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030الرؤية ومحاور العمل، المجلس القومي للمرأة، ط1، مدينة نصر، 2017، ص5، وينظر: مايا مرسي، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، المجلس القومي للمرأة، 2020/2/2 على الموقع: http://ncw.gov.eg/

2- شيماء نعيم، المرأة المصرية والحكم المحلي في اطار تنفيذ اهداف التنمية المستدامة2030، الاسكوا متاح على الرابط: https://www.unescwa.org/

1- اللجنة الوزارية الدائمة التي تشكلت برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء المنوط بهم تنفيذ اهداف الاستراتيجية والمجلس القومي للمرأة وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاث شهور لتقديم بحث في تنفيذ الاستراتيجية.

2- المجلس القومي للمرأة وهو يقوم بدور تنسيقي بين شركاء المنوط بهم تنفيذ هذه الاستراتيجية ويقوم بمتابعه وتقييم تنفيذ الاستراتيجية .

3- مجلس المحافظين ويقوم بتخصيص اجتماع ربع سنوي لمتابعه تنفيذ جهود هذه الاستراتيجية.

- **ثانياً: محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية**

جاءت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 متضمنة للعديد من المحاور او الجوانب تمثل اهمها بما يلي[1] :

1- التمكين السياسي وزياده المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز ادوارها القيادية.

2- التمكين الاقتصادي .

3- التمكين الاجتماعي والحماية.

4- حمايه حقوق المرأة وتعزيز حصولها على حقوقها القانونية وحفظ كرامتها.

5- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة من اجل احداث نقلة نوعية لتحقيق التنمية المنشودة.

على الرغم من ان "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030" تركز في الواقع على أربع محاور اساسية تتمثل بـــــــــــــــــ : التمكين السياسي والتمكين

1 راجية الفقي، تمكين المرأة المصرية... الاستراتيجية والواقع، بوابة الاهرام، 2021/3/8، متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/

الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والحماية اي حماية المرأة وحقوقها المختلفة ، ولاسيما ان التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة في مصر قد اخذ حيزاً كبيراً من اهتمام الدولة المصرية مؤخراً .

وسيتم التركيز على هذه المحاور بالشكل التالي :

- **التمكين السياسي:**

التمكين السياسي يهدف الى زيادة نسبة الاناث المشاركات في الانتخابات وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية وزيادة نسبة الاناث في المناصب القضائية والمناصب العامة في الادارة العليا، وبعد ما يقارب ال5 سنوات على اطلاق الاستراتيجية نلاحظ ان الارقام والمؤشرات تشير الى تقدم في مجلات تمكين المرأة فعلى الجانب السياسي فان تمثيل المرأة في المجالس النيابية تزايد فاصبح في برلمان 2020 يشمل 162 سيدة (6 بالنظام الفردي و 142 بنظام القوائم) ، فضلاً عن تعيين 14 سيدة من قبل رئيس الجمهورية وهي النسبة الاعلى على الاطلاق بعدما كانت النسبة لتمثيل النساء في برلمان 2015 تمثل 15% فقط وشمل على 90 سيدة (56 بنظام القوائم و20 بالنظام الفردي و14 تم تعيينهم من قبل الرئيس)[1] وزيادة نسبة الكوتا النسائية الى 25% لأول مرة في تاريخ مصر.

- **التمكين الاقتصادي :**

التمكين الاقتصادي يقصد به تنمية قدرات المرأة وتوسيع خيارات العمل امامها وتكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص ، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ، فضلاً عن فرصة تقلد المناصب الرئيسة في

1- المصدر نفسه .

الهيئات العامة والشركات الخاصة ونقصد به رفع مكانة المرأة العاملة واعطاءها دور اكبر في حوكمة الشركات والهيئات والتوسع في تقديم الخدمات المساندة للمرأة العاملة وضمان بيئة عمل امنة وايجاد القوانين وعلاقات العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي في كافة القطاعات ومساندة ورفع انتاجية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي والزراعي، فضلاً عن زيادة معدل تشغيل الاناث من خلال فتح مجالات عمل جديدة للمرأة وتشجيع مشروعات كثيفة العمالة النسائية والقضاء على التمييز ضد المرأة في الحصول على فرص العمل وتشجيع مشروعات تملكها وتديرها امرأة ايضاً ، ويشمل التمكين الاقتصادي نفاذ المرأة للموارد الاقتصادية وتنمية قدراتها من خلال النفاذ للخدمات المالية والتدريب وبناء قدرات الاناث بما في ذلك النساء المهمشات ونشر ريادة الاعمال ما بين النساء[1].

ومع تنامي سلبيات انتشار جائحة كورونا ظهرت الحاجة ماسة لإعطاء المرأة دور اكبر في سبيل تأمين العمل في الجانب الاقتصادي لها ، مع تنامي اضرار الجائحة وخروج اعداد كبيرة من السوق ما سبب بتدني اوضاع المرأة اقتصادياً وظهور مصطلح نكوص المرأة والسعي الى دفع المرأة الى التكيف مع طبيعة العمل المتاحة حول العالم وفرض التجارة الرقمية واقتصاد العمل الحر ، الامر الذ دفع المرأة المصرية الى الاتجاه الى هذا النوع من التوظيف لإخراج الطاقات الاقتصادية الكامنة والحيلولة من التدهور في الاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة، وتشير بيانات وزارة القوى العاملة 2020 الى ان مساهمة المرأة في قوة العمل بلغت 14,3% من اجمالي قوة العمل، وتنامي نسبة الإناث اللاتي يعملن عملاً دائماً الى

1- مرصد المرأة المصرية، محاور استراتيجية المرأة 2030، متاح على الرابط:
https://www.enow.gov.eg

88% مقابل 65,0% للذكور، ونمو في الدعم النقدي الموجه للمرأة يصل الى 5,65 مليار جنيه[1].

- **التمكين الاجتماعي :**

استهدف عده محاور منها تقليل نسبة الأمية بين السكان وتقليل نسبة الأمية بين الاناث بصورة خاصة زيادة عدد السيدات اللاتي يحصلن على رعاية حمل منتظمة وتخفيض نسبة الولادة القيصرية وزيادة عدد السنوات التي تعيشها الانثى بصحة جيدة ورفع معدل توقع الحياة عند الميلاد وتقليل او تنظيم نسبة الانجاب لكل سيدة وزيادة نسبة الحاصلات على تعليم متوسط او فوق المتوسط مع بين الفئات العمرية عشر سنوات فاكثر وزيادة عدد دور المسنين ، فضلاً عن زيادة نسبة الاناث المعاقات المعينات في القطاع الحكومي وزيادة نسبة الاناث بين الحاصلين على شهادات جامعية او اعلى[2] ، كما يهدف المشروع إلى إشراك الرجال والشباب من خلال الحملات والمبادرات للحصول على دعمهم فيما يتعلق بتأييد قضايا المرأة المختلفة وإحداث تغيير نموذجي في عقلية الشباب وأسلوب تفكيرهم وافراد برامج خاصة بالمرأة الريفية، وقد بلغت نسبة المشتركات في التأمين الاجتماعي 71,4% مقابل 40,2% للذكور، والمشتركات في التأمين الصحي 69,4% مقابل 34,0%

1- محمد رزق، سياسات تمكين المرأة اقتصادياً، المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، 2021.

2- مؤشرات محاور استراتيجية المرأة 2030-التمكين الاجتماعي ، مرصد المرأة المصرية ، متاح على الرابط: https://www.enow.gov.eg/

للذكور، فيما رصدت الدولة المصرية مليار جنية مخصص لعلاج المواطنات على نفقة الدولة، وفق احصائيات 2020[1].

- **الحماية:**

تستهدف الحماية عدة جوانب منها تقليل نسبة زواج القاصرات وتقليل نسبة الاناث اللاتي ينجبن قبل سن العشرين ، فضلاً عن القضاء على ظاهرة التحرش وانشاء وحدات لدعم المفاهيم الأساسية للمساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق التمكين والدعم النفسي والاجتماعي، وتفعيل عقوبات التحرش وإجراءات الإبلاغ عن الحالات وسير الشكوى وتقليل نسبة ختان الاناث وأطلقت اللجنة الوطنية لمناهضة ختان الإناث (اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث تم تأسيسها بالشراكة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة بهدف توحيد جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية للقضاء على ختان الإناث) للمرة الأولى في 2019 تزامناً مع اليوم الوطني لمكافحة ختان الإناث حملة لتوعية الأسر المصرية بجميع المحافظات وحماية بناتهن من الختان والقضاء على العنف الاسري ضد الفتيات قبل الزواج وما بعده واقامة برنامج تدريبي يشمل العديد من الدورات التدريبة الموجهة للمتعاملين مع قضايا العنف والمعنفات كالأطباء الشرعيين وأعضاء النيابة العامة[2]، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى نشر الوعي البيئي والتخلص الآمن من المخلفات الصلبة والزراعية وإعادة تدويرها، من خلال تنفيذ الفعاليات التوعية المتنوعة التي تستهدف المرأة وأسرها ببعض المحافظات وإتاحة مجموعة منسقة من

1 محمد رزق ، مصدر سبق ذكره.

2 محاور استراتيجية المرأة 2030، مرصد المرأة المصرية ، متاح على الرابط:
https://www.enow.gov.eg/

الخدمات الأساسية والخدمات متعددة القطاعات عالية الجودة لجميع النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف، ويشمل قطاعات الصحة، والعدل، والشرطة، والخدمات الاجتماعية وقطاع التنسيق.

وحدد المجلس القومي للمرأة آليات محددة لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية تتمثل في ما يلي[1] :

– متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس المحافظين: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس المحافظين لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي، كل ثلاثة شهور، بحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.

– متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس الوزراء: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى القومي، كل ثلاثة شهور، وبحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.

– المتابعة المستمرة من خلال مرصد المرأة المصرية بالمجلس القومي للمرأة: سينشئ المجلس القومي للمرأة ويعزز قدرات مرصداً متخصصاً لأوضاع المرأة المصرية، ويضطلع هذا المرصد برصد المؤشرات التي تعكس مدى تحقق أهداف الاستراتيجية بشكل دائم يصب في تعزيز عملية المتابعة والتقييم المستندة على القرائن والمعلومات.

1– استراتيجية تمكين المرأة 2030، الهيئة العامة للاستعلامات، 2019، متاح على الرابط: https://www.sis.gov.eg/

واخيراً نلاحظ ان الاستراتيجية المصرية استهدفت تمكين المرأة بعدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن توفير الحماية للمرأة وتذليل العقبات في سبيل تحقيق اهدافها المنشودة .

- **الخاتمة :**

ان المرأة نصف المجتمع لذلك فان الحديث عن مشاركه المرأة في الحياه العامة اصبح ضرورة ملحه يجب ان تتفاعل معها مختلف المؤسسات والمشاركة في الحياه لها العديد من الاشكال ولتحقيق المشاركة الفاعلة يجب تهيئة المجتمع ثقافيا بشان تفعيل مشاركه المرأة وتمكينها فان المرأة تمثل احد اهم جوانب الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وحققت مصر تقدماً ملحوظاً في مجال تمكين المرأة المصرية، ولا تزال الجهود تتواصل علي المستويات القومية والاقليمية والدولية من أجل ربط مفهوم التنمية البشرية والإنسانية بأبعاد أكثر تأثيراً للحقوق والحريات الاقتصادية والسياسية والمدنية، والتوجه الي عديد من المقاييس الكمية التي يمكن أن يكتسبها الانسان من أجل التحرر من الفقر والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال تطبيق نظم للحد من الفقر ونماذج العنف بكافة أشكاله وشمول كافة الفئات دون إقصاء أحد، وارتكزت هذه الاستراتيجية على البحث العلمي الاجتماعي الميداني والذى رصد أولويات واحتياجات المرأة المصرية من أجل سماع صوتها في إطار مختلف الفئات العمرية بتنوع خلفياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية واتخاذ ذلك سبيلا لوضع الخطوات الملائمة لتحقيق رؤية مصر 2030، ونجحت مصر في التقدم بمجال تمكين المرأة المصرية وفق رؤيتها.

ويجد المتتبع لنتائج سياسات تمكين المرأة في مصر انها قد حققت العديد من اهدافها ، ويتضح تمكين المرأة في مصر سياسياً على ارض الواقع من خلال وجود المرأة في تشكيلة الحكومة الاخيرة بحصولها على 8 وزارات لأول مرة بتاريخ مصر ، ووصلت نسبة النساء في منصب نائب وزير إلى 27٪ ، ووصلت نسبتها في الدورة البرلمانية التشريعية الحالية إلى 28 %، وفي مجلس الشيوخ وصلت النسبة الى 14% بعد أن ضاعف رئيس الجمهورية تعيينات السيدات في المجلس . اما على الصعيد الاقتصادي فقد ازدادت نسبة النساء بمجالس الإدارة بالبورصة إلى 10.1٪ ، وازدادت في القطاع المصرفي الى 14.8٪ ، وبقطاع الأعمال الى 6.1 %، وكما وصلت نسبة النساء في هيئة التنظيم المالي الى ما يقرب من 11٪ ، كما وصلت نسبة النساء التي تملك شركات خاصة إلى 16% ، وبلغت نسبة النساء التي تمتلك حسابات مصرفية إلى 27% .

وفيما يخص تمكين المرأة على الصعيد الاجتماعي فقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات في هذا المجال منها إطلاق برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" ليشمل ليصل 4 ملايين مستفيدة من اجل تحسين الاستهلاك الأسري وزيادة رأس المال البشري وتعظيم حق النساء في صنع القرار بالأسرة وغيرها ، وتم اصدار ما يقرب من مليون بطاقة رقم قومي بالمجان للنساء غير القادرات و670 ألف وثيقة ثبوتية ، فيما يوفر 41 مركز دعم للنساء العاملات خدمات تساعد الأمهات العاملات على القيام بواجبات الأسرة والعمل في نفس الوقت ووصل عدد المستفيدات الى ما يقرب من 195 ألف مستفيدة في اذار 2020 ، يضاف الى ذلك صدور "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" التي أقرها مجلس الوزراء، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ،

والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية ، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الزواج المبكر ، مثلما تم إنشاء وحدات خاصة للقضاء على العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان بوزارتي الداخلية والعدل والمجلس القومي للمرأة ، و 3 عيادات متخصصة للعنف داخل مصلحة الطب الشرعي ، و25 وحدة لمكافحة التحرش بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة.

- **التوصيات :**

يخلص البحث الى عدة توصيات اهمها:

1- يمكن الاستفادة من التجربة المصرية في العراق من خلال دراسة ايجابياتها وسلبياتها والاخذ من هذه الايجابيات وتجاوز غيرها مع الاخذ بنظر الاعتبار اختلاف الظروف والبيئة بين الدولتين .
2- ضرورة العمل على توعية المجتمع على اهمية الدور الحيوي الذي يقع على عاتق المرأة كونها ركيزة اساسية لضمان استقرار المجتمع ونجاح التنمية فيه.
3- العمل على القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة ، ومحاربة العنف الممارس ضدها.
4- دعم الحوار المجتمعي الذي يساعد في قضية تمكين المرأة ومشاركتها بكافة الاشكال.
5- مراجعة القوانين التي تعيق مشاركة النساء .
6- اقامة الورش لمراجعة القوانين والقضايا المتعلقة بالجندر وادراجه بالقوانين والتشريعات تحت قبة البرلمان.